



الرقم : مالية/١٠/١١٥٠

التاريخ : ٢٠١١/٥/١٢

البريد
١٠٨٥

السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين
عمان - الأردن

ASSEMBLY DECISION - J D I B - 1515

الموضوع : اجتماع الهيئة العامة العادي وغير العادي للبنك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

إشارة إلى اجتماع الهيئة العامة العادي وغير العادي للبنك المنعقد يوم الخميس

الموافق ٢٠١١/٤/٢٨ نرفق لكم طيه محضر الاجتماع المذكور أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

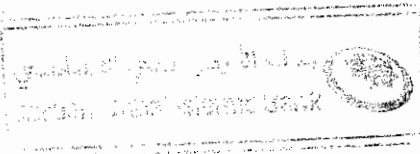
بنك الاردن دبي الاسلامي

صير أدل - مالية

رئيس إدارة الخزينة
د. عبد الستار

هيئة الأوراق المالية السلطة الإدارية السديوان
١٢ أيار ٢٠١١
الرقم التسلسلي: ٧٥٩٧
رقم المسلف: ١٠/١٢
الجهة المختصة: ١٠/١٢

مرفقات : *محضر اجتماع الهيئة العامة العادي وغير العادي .
*جدول الاعمال .





بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي السادس والاربعون لمساهمي بنك الأردن
دبي الإسلامي المنعقد في مبنى البنك في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر
يوم الخميس الواقع في 2011/4/28

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة معالي السيد سالم الخزاعلة بحضور الرئيس التنفيذي/ السيد سامي الافغاني والسادة مندوب مراقب عام الشركات غسان ضمهره ومندوب مدقق حسابات البنك (أرنست ويونغ) السيد محمد الكركي وعضو هيئة الرقابة الشرعية للبنك الدكتور احمد ملحم.

أفتتح الرئيس الجلسة باسم الله الرحمن الرحيم ثم رحب بالحضور وبمندوب عطفة مراقب عام الشركات ومندوبي الامن العام وبمندوب مدقق حسابات البنك أرنست ويونغ ومندوب البنك المركزي الاردني، وشكر المساهمين الذين حضرو الاجتماع ثم أعطى الرئيس الكلمة الى مندوب مراقب عام الشركات السيد غسان ضمهره الذي أعلن قانونية الجلسة بإكتمال النصاب القانوني بحضور (31) مساهم من أصل (2355) مساهم يحملون (57,131,599) سهما أصاله ووكاله وبذلك يكون عدد الاسهم الممثله في الاجتماع مساويا ما نسبته (76%) من مجموع رأسمال البالغ (75,000,000) سهما بالاضافة الى حضور كامل اعضاء مجلس الإدارة.

بعد أن تحقق مندوب مراقب عام الشركات من تطبيق نص القانون فيما يتعلق في النشر في الصحف المحلية والاعلان في الاذاعة والتلفزيون وأكتمال النصاب القانوني لمجلس الإدارة أعلن قانونية الجلسة وطلب من رئيس الجلسة تعيين كاتب الجلسة ومراقبين اثنين، عين الرئيس السيد راجح المضلع كاتبا للجلسة والسيدان تيسير وهبه وبسام الشخانة مراقبين وقد وافقت الهيئة العامة بالاجماع على هذا التعيين.

وقبل البدء بمناقشة جدول الاعمال المرسل الى السادة المساهمين قام الرئيس بتوجيه كلمته الى السادة الحضور حيث بين ما يلي:

الرئيس: في انعام الاول من عمر البنك وبعد التحول للعمل المصرفي وفق احكام الشريعة الاسلامية فقد تم العمل على اكثر من صعيد لتحقيق المكانة المنشودة للبنك في القطاع المصرفي الاردني ضمن الخطط الاستراتيجية الموضوعية بهذا الصدد حيث عمدت الادارة الى استكمال البنية التحتية للبنك بتوفير مستلزمات العمل المصرفي وتقنيات التكنولوجيا اللازمة والعمل على توفير السياسات اللازمة لطرح المنتجات حيث تم بناء شبكة تفرع كبيرة ضمن فترة وجيزة لبناء قاعدة عملاء وجذب المودعين كما تم اعادة التمويل والاستثمار من خلال محافظ التمويلات لقطاعي الشركات والافراد في حين استطاع قطاع الخزينة ادارة السيولة المتاحة بكفاءة وتحقيق عوائد على الاستثمارات.

وكما بين الرئيس من خلال كلمته اهم الإنجازات التي تحققت بالعام الأول للبنك على الصعيد المالي: حقق البنك نموا في حجم الاصول بنسبة (94%) و بمبلغ (130) مليون دينار وهو مؤشر ايجابي على زيادة الحصة السوقية للبنك ومن اهم ما ميز البنك هو قدرته على جذب الودائع وتوسيع قاعدة العملاء كونها المصدر الرئيس للأموال حيث بدأ البنك اعماله بوديعة واحدة بمبلغ (7) مليون دينار وانتهى العام برصيد (131) مليون دينار حيث زادت عدد حسابات العملاء عن (4300) حساب من خلال شبكة فروع وصلت الى سبعة فروع تم افتتاحها على مدار العام.



قطاع الشركات: قاد قطاع الشركات أداء البنك في عامه الأول حيث بلغ رصيد محفظة قطاع الشركات بنهاية العام 2010 (92) مليون دينار ورصيد التمويلات الغير مباشرة (6) مليون دينار.

قطاع الافراد: وقد تميز بقدرته على توفير مصادر الأموال بتوسيع قاعدة المودعين في جانب المطلوبات وبناء قاعدة عملاء بالتمويلات حيث بلغ رصيد محفظة تمويلات الافراد بنهاية العام (10) مليون دينار. ان هذا النمو في محفظة التمويلات والاستثمار رافقه المحافظة على جودة المحفظة حيث ان نسبة الديون غير العاملة للبنك تعتبر من ادنى النسب بين البنوك الاردنية حوالي (1,4%) فقط.

قطاع الخزينة: هذا وقد مارس إدارة حسيطة للسيولة المتاحة حيث حافظ على وضع سيولة مريح بتحقيق نسب سيولة جيدة مع استغلال السيولة المتاحة لأقصى الحدود بتحقيق عوائد جيدة ساهمت في دعم إيرادات البنك وإدارة محفظة الاستثمارات المباشرة للبنك، وقد أشار معالي رئيس مجلس الإدارة على أنه في اجتماع الهيئة العامة غير العادية للبنك بتاريخ 2011/4/28 قد تم إعلامهم بأن أول ثلاث سنوات لن تحقق أرباح لهذا البنك خاصة في مرحلة التأسيس، وقد أعلم المساهمين بأن الأرباح ستكون إن شاء الله في وقت أسرع مما يتوقعون.

اما بخصوص نتائج الأعمال فقد اظهرت نتائج الأعمال خسارة صافية بلغت (3,5) مليون وقد جاءت الخسارة متوافقة مع ما هو متوقع حيث ان البنك لا زال في مرحلة التأسيس وتعود هذه الخسارة الى مصاريف اعداد البنية التحتية من توفير التقنية المصرفية وشبكة الفروع ووضع السياسات والاجراءات اللازمة وتوفير الكادر الوظيفي ومصاريف الافتتاح ودراسات الاستشارات حيث امضى البنك الشهور الاولى من العام الأول في اعداد السياسات والاجراءات لمختلف الدوائر واخذ الموافقات على المنتجات الاسلامية بالتمويلات وحسابات الاستثمار المطلق حيث بدء طرح المنتجات بالربع الثاني من العام المنصرم وبدء بتقديم التمويلات فعلياً مع بداية النصف الثاني من العام، حيث تم البدء ببناء المحافظ تدريجياً.

وقد حقق البنك إيرادات اجمالية من الاستثمار المطلق بلغت خمسة ملايين ونصف المليون دينار حيث بلغت حصة اصحاب حسابات الاستثمار المطلق حوالي المليون وسبع مائة الف دينار حيث كانت نسب الارباح الموزعة منافسة بالسوق المصري مما ساعد على بناء قاعدة عملاء واسعة وقوية خلال العام الأول كما حقق البنك إيرادات ذاتية جاوزت المليون واربع مائة الف دينار وقد احتاط البنك بصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار بمبلغ خمسمائة وخمسة وخمسون الف دينار وبما يتوافق وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص في حين بلغ اجمالي المصاريف ثمانية ملايين وثمان مائة الف دينار تركزت في اطفاء مصاريف التأسيس للفروع من اجارات وخلوات واصول ثابتة وتراخيص والانظمة البنكية اللازمة لتقديم الخدمة واعداد السياسات وتوفير الكادر الوظيفي وتم التركيز على الدعاية والاعلان لمساعدة البنك في دخول السوق الاردنية وخلق حصة سوقية تساعد البنك على التوسع والانتشار ورغم ان نتيجة الأعمال قد اظهرت خسارة بالعام الأول وهو ما تم توقعه سابقاً الا ان البنك ووفق ما هو مخطط له سيكون قادر بالعام الثاني من عمر البنك من تحقيق نقطة التعادل والانتقال الى وضع الربحية خلال هذا العام وحسب ما هو مخطط له.

• راس المال:

تم رفع راس مال البنك المدفوع الى (75) مليون دينار برسلمة جزء من علاوة الاصدار وسيصار الى الاستمرار برفع راس المال المدفوع ليغطي متطلبات البنك المركزي بالوصول الى (100) مليون دينار بنهاية العام 2011، ورغم كون البنك يتمتع بكفاية راس مال مرتفعة وتكون بكثير الحدود الدنيا للسلطات الرقابية حيث بلغت نسبة كفاية راس المال (70%) مقابل (12%) الحد الأدنى حسب متطلبات البنك المركزي الاردني لكفاية راس المال للبنوك الاسلامية، وقد نسب مجلس الادارة إلى الهيئة العامة في



اجتماعها غير العادي المنوي عقده اليوم الموافقة على رفع راس المال المصرح به الى (100) مليون دينار / سهم وذلك برسلة علاوة الاصدار وجزء من الاحتياطي الاختياري وتفويض المجلس بالسير بإجراءات الرفع للجزء المتبقي بالاككتاب الخاص او العام بعد اخذ الموافقات اللازمة.

كما قام الرئيس بعرض لاهم الانجازات المتحققة على الاصعدة المختلفة للعام 2010:

• قطاع خدمات الافراد:

تم افتتاح سبعة فروع في العاصمة عمان وفرع في كل من محافظة إربد ومحافظة الزرقاء ووفق ما هو مخطط له للعام 2010. كما تم طرح مجموعة من المنتجات تمثلت في منتج التمويل السكني بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك وتمويل السيارات والتمويل الشخصي بصيغة المراجعة، كما تم توسيع قاعدة المودعين من خلال الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المطلق ومن خلال آلية توزيع للأرباح بين المودعين والمساهمين تمتاز بالعديد من المزايا مثل ربيعة التوزيع للأرباح ومعدلات أرباح منافسة.

• **قطاع الشركات:** تم طرح منتجات الاجارة المنتهية بالتمليك والمراجعة ووكالة المراجعة ووكالة الاستثمار المحلية اما قطاع الخزينة والاستثمار فقد قام بتأسيس شبكة علاقات واسعة مع البنوك المراسلة وقام بإدارة السيولة والاستثمارات المباشرة للبنك بكفاءة وتم الانتهاء من تحويل مكتب الوساطة المالية التابع للبنك الى شركة وساطة مالية تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية ومملوكة للبنك بالكامل.

اما بما يتعلق بالخطة المستقبلية للبنك فقد بين الرئيس ان البنك سيستمر بتوسيع شبكة الانتشار خلال العاميين القادمين ليصل عدد الفروع الى (20) فرعاً منها ثمانية فروع في العام 2011 ووفقاً للخطة الموضوعية بهذا الشأن. كما سيستمر البنك بطرح منتجات جديدة مبتكرة وخدمات مصرفية تلبى مختلف الاحتياجات ومنها:

- منتج تمويل شراء الاراضي بالمراجعة
- منتج تمويل اجارة المكاتب التجارية
- منتج تمويل اجارة الخدمات كالتعليم والعلاج والسفر.
- منتج المضاربة

كذلك الاستمرار في تقديم المزيد من الخدمات المصرفية الالكترونية كالخدمات المصرفية عبر الانترنت وبالرسائل القصيرة وعبر الهاتف كما سيتم استحداث وتقديم خدمات خاصة لكبار العملاء في مراكز مميزة وسيتم الاستمرار بالتركيز على تعميق وتطوير مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنك وبيئة الضبط والرقابة.

وبعد ان قدم الرئيس كلمته للسادة الحضور تم الانتقال لمناقشة جدول أعمال الاجتماع حيث قام الرئيس بتلاوة جدول أعمال الاجتماع المكون من سبعة بنود.

أولاً: تلاوة وقائع الاجتماع السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2010/4/29

طلب الرئيس من كاتب الجلسة تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة للمساهمين المنعقد بتاريخ 2010/4/29، ولم يكن هناك أية ملاحظات من قبل السادة الحضور وقد تمت الموافقة عليه بالاجماع.

تم اقتراح دمج البندين الثاني والرابع من جدول الاعمال وتقديم البند الثالث وقد وافق الحضور بالاجماع على هذا الاقتراح.



أمتنع بنك الاستثمار الاوروبي ممثلاً بمندوبهم السيد تيسير وهبه عن ابداء الرأي على البنود الواردة في جدول أعمال الاجتماع والذي يملك (2,873,625) سهماً من اسهم بنك الاردن دبي الاسلامي بنسبة (3,83%)، وذلك لعدم القدرة على الإطلاع الفعلي وتفهم المعلومات المرسلّة باللغة العربية لهم.

ثانياً: سماع تقرير مدققي حسابات البنك (أرنست ويونغ) لعام 2010.

طلب الرئيس من مندوب مدقق حسابات البنك الخارجي قراءة التقرير وبعد ان قام بتلاوته سأل الرئيس فيما اذا كان للسادة المساهمين أية ملاحظات عليه، ولم يبد الحضور أية ملاحظات وتمت الموافقة بالاجماع عليه من السادة الحضور.

ثالثاً: تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2010.

طلب الرئيس من عضو الرقابة الشرعية للبنك الدكتور احمد ملحم تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية للعام 2010، وبعد تلاوة التقرير سأل الرئيس فيما اذا كان للسادة المساهمين أية ملاحظات عليه، ولم يبد الحضور أية ملاحظات وتمت الموافقة بالاجماع عليه من السادة الحضور.

رابعاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للعام 2010.

فتح الرئيس باب المناقشة للبنود الواردة اعلاه وجرى نقاش وفيما يلي الاسئلة والاستفسارات.

- نزار حدادين: حيث قام بالاستفسار عن سبب وجود فرق بين اجمالي قيمة الموجودات الواردة في التقرير السنوي للعام 2009 وقيمة الموجودات الواردة في التقرير السنوي للعام 2010 بفرق مقداره (35069) دينار وكما ابدى ملاحظة عن عدم ارسال التقرير السنوي المفصل للمساهمين وكما سأل عن سبب أخذ مصاريف والرسوم الخاصة بزيادة رأس المال الى (75) مليون من حساب علاوة الاصدار وليس من حساب المصاريف الإدارية.
- مدير الإدارة المالية: قام رئيس مجلس الإدارة بالطلب من مدير الإدارة المالية السيد خالد الكايد بالرد على هذا الإستفسار المالي، فاجاب بخصوص الاستفسار عن وجود تغير في ارقام المقارنة للميزانية الصادرة في العام 2009 عن الميزانية الصادرة في العام 2010 سواء في بنود الموجودات أو المطلوبات حيث بين بأنه ناتج عن اجراءات محاسبية واعادة تبويب لبعض التغيرات في السنة اللاحقة عند تحويل البنك الى بنك اسلامي يعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية اي تم اعادة تبويب بعض بنود الميزانية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الاسلامية وقد تم ذلك بموافقة البنك المركزي الاردني والمدقق الخارجي للبنك.
- أما فيما يتعلق بالاستفسار عن سبب أخذ مصاريف زيادة رأسمال الى (75) مليون في العام الماضي من حساب علاوة الاصدار فإن ذلك تطبيقاً للمعايير المحاسبية الدوائية وبالتحديد المعيار رقم (32) والذي ينص على انه وفي حال زيادة رأسمال فإن المصاريف المنفقة تدفع من حصيلة هذه المبالغ المتحققة لزيادة رأسمال ولا يمثل نفقة على الأرباح والخسائر.
- الرئيس: أما بخصوص الاستفسار عن عدم ارسال التقرير السنوي المفصل فقد بين الرئيس بأن جميع الشركات والبنوك تقوم بارسال التقرير السنوي المختصر للبيانات المالية وهو متوافق مع قانون الشركات الاردني وكما أكد الرئيس انه في العام القادم سيتم توزيع التقرير السنوي المفصل على جميع المساهمين بالوقت المناسب وكما أكد على حق المساهمين بالاطلاع والاستفسار عن أية أمور سعيد حماد: استفسار عن مزايا ورواتب الادارة العليا وكما استفسر عن وضع القروض المتعثرة بالمقارنة مع عام 2009.
- سعيد حماد: قام بالاستفسار عن سبب عدم وجود رواتب الادارة العليا في التقرير السنوي للعام 2010 وعدم ارسال التقرير السنوي المفصل للمساهمين، بالاضافة الى مطالبته بالتحفظ على البيانات المالية كاملة وذلك لمخالفتها قانون الشركات وقانون الاوراق المالية.



- **مدير الإدارة المالية:** بين بأن رواتب الإدارة العليا تتناسب مع القطاع المصرفي المحلي وهذا جزء من سياسة البنك في استقطاب والحفاظ على الكفاءة المؤهلة وهناك افصاح عن الرواتب والمزايا للإدارة التنفيذية في التقرير السنوي ص (36)، بالإضافة الى أن البيانات المالية للبنك قد تم أعدادها حسب أحكام القانون أما فيما يتعلق بمبالغ القروض غير العاملة فقد بين بأن البنك يتمتع بنسبة ديون غير عامله ممتازة تعد الأدنى بين البنوك الأردنية وهي حوالي (1,4%) أي يحتفظ البنك بمحفظة جيدة ذات جودة عالية.
- **طلب المساهم سعيد حمام** بوضع تحفظات على البيانات المالية بسبب رغبته في مغادرة الاجتماع.
- **مندوب مراقب عام الشركات:**
بين مندوب مراقب عام الشركات بأنه قد تم الرد على الأجوبة عن الأسئلة والأجوبة عليها وسيتم تسجيلها حسب الأصول وسيتم في نهاية طرح الأسئلة من السادة المساهمين عرض التقرير السنوي والبيانات المالية للمصادقة عليها أو التحفظ أن وجد، ولكن من يغادر قاعة الاجتماعات سيأخذ بملاحظاته فقط ولا تأكد تحفظاته ولا تصويته.
- **مندوب نقابة المهندسين الأردنيين / مروان عيسى:** قام بالاستفسار عن معيار كفاية رأس المال وهل هو مشابه لمعيار بازل (2) وكما استفسر عن موقع البنك بالنسبة للصكوك الإسلامية إضافة الى استفساره عن استثمارات البنك بالوكالة الدولية وعن الاستثمارات الخارجية للبنك إضافة الى استفساره عن التركيز في التعرضات الائتمانية بحسب التوزيع الجغرافي وذلك من مبدأ التحوط وعدم تعرض البنك لآلية مخاطر مستقبلية.
- **مدير الإدارة المالية:** أما بخصوص الاستفسار عن نسبة كفاية رأس المال فقد بين بأنها حسب متطلبات البنك المركزي الأردني للبنوك الإسلامية العاملة في الأردن علماً بأن الحد الأدنى للنسبة كفاية رأس المال تعادل (12%) ولدينا في البنك أعلى بكثير فهي تعادل (70%) وهي أعلى من البنوك العاملة الأخرى وهذا يعطي البنك مجالاً للتوسع بسهولة. وكما بين بخصوص الاستفسار عن الصكوك الإسلامية بأن للبنك دور فعال وكبير وهناك جهود كبيرة من خلال إستشارة بنك دبي الإسلامي لما له خبره كبيرة في هذا المجال حيث تم تقديم أوراق عمل بخصوص ذلك وتم انتقال الموضوع الى الجهات الحكومية وإدارة البنك حريصة ومتابعة لذلك الموضوع لخصوصيته للبنوك الإسلامية.
- **أما بخصوص الاستفسار عن رصيد النقد الموجود لدى البنك المركزي الأردني** فالذي يظهر في الميزانية يمثل رصيد نهاية الفترة وما يحدث فعلياً هو معدل الرصيد فيبن بأن البنك يحتفظ برصيد بالبنك المركزي الأردني بمبلغ (45) مليون دينار من ضمنه احتياطي الزامي بمبلغ (8) مليون دينار، وعلى العموم ليست من سياسة البنك الاحتفاظ بحسابات جارية لدى البنك المركزي الأردني بل يتم توظيفها بصورة حكيمة جداً والدليل على ذلك استثمارات البنك الدولية.
- **الاستاذ وصفي ابورمان:** قام بالاستفسار عن شركة الأردن دبي للاملاك والتي تقوم حالياً بإدارة مشروع إقامة مبنى الإدارة العامة في منطقة العبدلي. وكما استفسر عن موضوع زيادة رأسمال البنك الى (75) مليون دينار الذي تم بالعام الماضي إضافة الى استفساره عن مخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والبالغه (55000) دينار وكما استفسره عن اتفاقية الإدارة الموقعة فيما بين البنك وبنك دبي الإسلامي.
- **المهندس تيسير وهبه:** قام بالاستفسار عن الفرق بالارباح بين عامي 2009 و2010 وما هي البنود الرئيسية التي توضح ذلك الفرق إضافة الى استفساره عن اخر مستجدات السير بإجراءات بيع ارض وادي صقره المعلن عنها من قبل البنك.
- **أحمد حماد:** قام بالاستفسار عن محفظة التسهيلات التي لم يتم تحويلها الى محفظة متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية وهل تم بيعها حسب الأصول إضافة الى استفساره عن الميزانيات التقديرية للبنك وهل يوجد انحرافات عن الخطة الموضوعه ومتى يصل البنك الى نقطة التعادل



وينطلق الى تحقيق ارباح اضافة الى استفساره عن سبب ارتفاع المصاريف الادارية لعام 2010 مثل مصاريف الدعاية والاعقاب الاستشارية والتسويق .

• **الرئيس:** بخصوص الاستفسار عن مدير مشروع العبدلي لبنى الادارة العامة فقد بين بأن دخول مدير المشروع تم حسب الاصول عن طريق طرح عطاء وتقدم بأقل الاسعار إضافة الى دخوله بائتلاف مع الشركة المتحدة لادارة المشروع وتم أخذ الموافقات اللازمة من مجلس الإدارة ولجنة اللوازم للبنك وبما يتفق مع أحكام قانون الشركات، أما بخصوص الاستفسار عن زيادة رأسمال البنك الى (75) مليون العام الماضي فقد تم رفع رأسمال البنك من (50) مليون الى (75) مليون سهم بناء على قرار مجلس الإدارة رقم 2010/7/2010 المنعقد بتاريخ 2010/8/12 والمصادقة عليه من قبل الهيئة العامة للمساهمين بالاجتماع المنعقد بتاريخ 2010/10/28 أما بخصوص الاستفسار عن مخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة البالغ (55000) دينار فقد بين الرئيس بأنه لا يجوز توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة في حال عدم تحقيق أرباح وقد تم العمل على تعديله وهناك ايضاح بذلك بالتقرير السنوي وذلك حسب قانون الشركات الاردني.

• **مدير الإدارة المالية:** أما بخصوص الاستفسار عن عدم تحقيق ارباح وارتفاع المصاريف الإدارية فقد بين بأن الوضع الطبيعي عند تأسيس البنك استلزم ذلك دفع نفقات، حيث تطلب الامر البدء بالانفاق على البنية التحتية من أنظمة وسياسات واجراءات وافتتاح فروع وشراء اصول ثابتة وتوفير كادر وظيفي بدايه وقبل المباشرة بالاعمال المصرفية تم تدريجيا البدء بتقديم المنتجات والخدمات وكما قام البنك بالعام 2010 باطلاق الحملات الاعلانية للتعريف بالبنك بالسوق المحلي ومن المتوقع أن يبدأ البنك بتغطية كافة مصاريفه، وأن يحقق ارباحا بأذن الله ابتداء من العام الحالي.

أما بخصوص الاستفسار عن القروض غير المحولة الى صيغ تمويل وفق أحكام الشريعة الاسلامية فقد بين المدير المالي بأن هيئة الرقابة الشرعية أصدرت فتوى تقرر فيها ان القروض التي لم يتم تحويلها تبقى لحساب المساهمين حتى تسديدها او تحويلها ولا تدخل في الوعاء المشترك وتم يتحقق اية خسارة ناتجة عن بيع او تحويل قروض الى صيغ اسلامية.

• **الرئيس:** أما بخصوص الاستفسار عن آخر مستجدات الاعلان عن بيع ارض وادي صقره فقد بين الرئيس ان البنك بصدد بيع بعض العقارات المستملكة وقد تم عرض بيع جزء منها وفي انتظار عرض مناسب لهذه الاراضي .

• **الرئيس:** أما بخصوص الاستفسار عن اتفاقية الادارة الموقعه مع بنك دبي الاسلامي فقد بين الرئيس أن توقيع هذه الاتفاقية قد تم بناء على موافقة الهيئة العامة غير العادية للشركة وأحد المتطلبات من البنك المركزي الأردني وحسب الاتفاقية الموقعه مع الشريك الاستراتيجي شركة مسك للاستثمار يلتزم البنك بدفع اعقاب ادارية واستشارية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة منذ تاريخ دفع الشريك الاستراتيجي لمساهمته ولغاية اربع سنوات وذلك مقابل خدمات يتم تقديمها للبنك حسب نسب الانجاز وكما بين الرئيس بأن مجلس الإدارة قام بتشكيل لجنة لمراجعة الاتفاقية ودراستها وذلك للتأكد من مدى الحاجة اليها.

وبعد تقديم الاجابات والتوضيحات على أهم الاستفسارات والملاحظات طلب الرئيس من الحضور الموافقة على اقبال باب النقاش في هذا البند والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة والموافقة على البيانات الختامية للعام 2009 وقد وافق الحضور بالاجماع على ذلك.

خامساً: ابراء ذمة مجلس الإدارة

تمت المصادقة من الحضور على ابراء ذمة مجلس الإدارة حسب أحكام القانون وتقديم الشكر لهم على جهودهم المبذولة باستثناء السيد وصفي أبو رمان وكيل المساهم أحمد سالم أبو رمان امتنع عن المصادقة و الذي يمتلك عدد أسهم (6000) سهم من أسهم بنك الأردن دبي الإسلامي ونسبة (0.0001).

سادساً: انتخاب مدقق حسابات الشركة للعام 2011 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد الاعقاب

تمت المصادقة بالاجماع على تعيين مدقق حسابات للشركة للعام 2011 السادة آرست ويونغ وتفويض مجلس الإدارة لتحديد اعقابهم .



سابعاً: أية أمور أخرى.

سأل الرئيس إن كان هناك أية أمور يقترح الحاضرون بحثها فتقدم السيد بشار العمدة ممثل شركتي مسك للاستثمار والتي تملك (39,000,000) مليون سهم من اسهم رأسمال البنك بنسبة (52%) إضافة الى الهلال للاستثمارات الاسلامية والتي تملك (1,379,944) مليون سهم من اسهم رأسمال البنك بنسبة (1,839%) بإضافة بند على جدول الاعمال ضمن أية أمور أخرى وهو تعيين عضو رابع لهيئة الرقابة الشرعية سماحة الدكتور علي قره داغي وهو من كبار علماء الشريعة الاسلامية بالوطن العربي، علماً بأن عقد التأسيس والنظام الأساسي وقانون البنوك يسمح بذلك حيث يشترط أن يكون الحد الأدنى هو ثلاث أعضاء. وتمت الموافقة والمصادقة بالإجماع من قبل السادة الحضور على إضافة بند جديد على جدول الاعمال ضمن أية أمور أخرى.

تمت المصادقة والموافقة بالإجماع من قبل السادة الحضور على إضافة بند جديد على جدول الاعمال وتمت المصادقة بالإجماع على تعيين عضو رابع لهيئة الرقابة الشرعية سماحة الدكتور علي قره داغي.

القرارات:

- وبذلك تكون الهيئة العامة العادية قد وافقت على البنود المدرجة على جدول الاعمال وذلك كما يلي:
1. المصادقة والموافقة على وقائع الاجتماع السابق للهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 2010/4/29.
 2. المصادقة والموافقة على تقرير مدققي حسابات البنك (أرنست ويونغ) لعام 2011.
 3. المصادقة والموافقة على تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2010.
 4. المصادقة والموافقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2010.
 5. المصادقة والموافقة على ابراء ذمة مجلس الإدارة.
 6. المصادقة والموافقة على انتخاب مدقق حسابات للشركة لعام 2011 السادة أرنست ويونغ وتفويض مجلس الإدارة لتحديد تعابهم.
 7. المصادقة والموافقة على إضافة بند جديد على جدول الاعمال وهو تعيين عضو رابع لهيئة الرقابة الشرعية.
 8. المصادقة والموافقة على تعيين عضو رابع لهيئة الرقابة الشرعية سماحة الدكتور علي قره داغي.
- وفي اثنائية شكر الرئيس الحاضرين على تفضلهم بالحضور والمشاركة في الاجتماع وقدم الرئيس الشكر لجلالة الملك قائد المسيرة وللحكومة لدعمها المستمر للاستثمار ل، وهكذا انتهى الاجتماع في حوالي الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الموافق 2011/4/28.

رئيس الجلسة

معالي السيد سالم الخزاعلة

مندوب مراقب عام الشركات

السيد غسان ضمرة

كاتب الجلسة

السيد راجح المفلح



بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع الهيئة العامة غير العادي لمساهمي بنك الأردن دبي الإسلامي
المنعقد في مبنى البنك في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الخميس الواقع
في 2011/4/28

بناءً على الدعوة الموجهة الى السادة مساهمي شركة بنك الأردن دبي الإسلامي م.ع.م والمعلن عنها في الصحف المحلية والإذاعة والتلفزيون حسب أحكام القانون، عقدت الهيئة العامة للبنك اجتماعاً غير عادي في مبنى البنك في تمام الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن والعشرين من شهر نيسان للعام ألفين وأحدى عشر وقد ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة معالي السيد سائم الخزاعلة وبحضور سعادة الرئيس التنفيذي السيد سامي الأفغاني والسادة مندوب عطفة مراقب عام الشركات السيد غسان ضمهر ومندوب مدقق حسابات البنك أرنست ويونغ السيد محمد الكركي وعضو هيئة الرقابة الشرعية للبنك الدكتور أحمد ملحم.

افتتح الرئيس الجلسة باسم الله الرحمن الرحيم ثم رحب بالحضور وبمندوب عطفة مراقب عام الشركات وبمندوبي الأمن العام وبمندوب مدقق حسابات البنك (أرنست ويونغ) وشكر السادة المساهمين الذين حضروا الاجتماع، ثم أعطى الرئيس الكلمة الى مندوب مراقب عام الشركات السيد غسان ضمهر لإعلان النصاب القانوني للاجتماع أعلن مندوب عطفة مراقب عام الشركات قانونية الجلسة بأكتمال النصاب القانوني بحضور (28) مساهم من (2355) مساهم يحملون (57,131,599) سهماً أصالة ووكاله وبذلك يكون عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع مساوياً ما نسبته (76%) من مجموع رأسمال البالغ (75,000,000) سهماً بالإضافة الى حضور كامل أعضاء مجلس الإدارة.

بعد أن تحقق مندوب مراقب عام الشركات من تطبيق نص القانون فيما يتعلق في النشر في الصحف المحلية والإعلان في الإذاعة والتلفزيون وأكتمال النصاب القانوني لمجلس الإدارة أعلن قانونية الجلسة وأن جميع القرارات الصادرة عن الاجتماع ملزمة لجميع المساهمين حسب أحكام القانون وطلب من رئيس الجلسة تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين.

عين الرئيس السيد راجح المفلح كاتباً للجلسة والسيدان تيسير وهبه وبسام الشخاينة مراقبين ووافقت الهيئة العامة بالإجماع على هذا التعيين.

قام الرئيس بتلاوة جدول أعمال الاجتماع المكون من البندين وعلى النحو التالي:

أولاً: رفع رأسمال البنك المصرح به والمكتتب به من خمسة وسبعين مليون (75) مليون سهم/ دينار ليصبح مائة مليون (100) مليون سهم/ دينار وذلك من خلال رسملة علاوة الإصدار واستخدام الاحتياطي الاختياري، وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة رأسمال بالمبلغ المتبقي وذلك عن طريق الإكتتاب الخاص أو العام أو بأي طريقة قانونية أخرى وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة لذلك.

ثانياً: تعديل المادة (4) من عقد التأسيس والمادة (9) من النظام الأساسي بحيث يصبح رأسمال البنك المصرح به مائة (100) مليون سهم/ دينار.



فتح الرئيس باب النقاش لما ورد أعلاه موضحاً بأنه بناءً على قرار مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بشهر 2011/2 تمت الموافقة على رفع رأسمال البنك ليصبح (100) مليون سهم/ دينار وبناءً عليه تم أخذ الموافقات اللازمة وفق أحكام القانون من البنك المركزي الأردني وهيئة الرقابة الشرعية للبنك وأعلام الجهات ذات العلاقة.

بعد النقاش مع المساهمين فقد تم الموافقة على الاقتراح الجديد الذي قام رئيس مجلس الإدارة بمناقشته وإطلاع الهيئة العامة غير العادية عليه وبعد ذلك وافق السادة الحضور بدون أية ملاحظات بخصوص ما ورد أعلاه وبناءً عليه تمت الموافقة والمصادقة بالإجماع من قبل السادة المساهمين على ما يلي:

أولاً: رفع رأسمال البنك المصرح به من خمسة وسبعين (75) مليون سهم/ دينار ليصبح رأسمال البنك المصرح به مائة (100) مليون سهم/ دينار وتعديل رأسمال البنك المصرح به ليصبح مائة (100) مليون سهم/ دينار والموافقة على تغطية رأسمال البنك المكتتب به من علاوة الإصدار ومن الرصيد الاحتياطي الاختياري للبنك حسب ما يلي:

أ. رفع رأسمال البنك المكتتب به والمدفوع من خمسة وسبعين (75) مليون سهم/ دينار ليصبح تسعة وثمانين (89) مليون سهم/ دينار وذلك من خلال رسملة مبلغ (10,605,800) دينار تمثل كامل رصيد علاوة الإصدار وضم مبلغ (3,394,200) مليون دينار من رصيد الاحتياطي الاختياري للبنك.

ب. رفع رأسمال البنك المكتتب به المتبقي من زيادة رأسمال البنك حسب البند (أ) أعلاه والبالغ (11) مليون دينار من خلال الطرح العام للمساهمين الحاليين في البنك ومن ثم إعادة عرض الأسهم التي لم يتم الإكتتاب بها على المساهمين الراغبين في الإكتتاب بهذه الأسهم وحسب ما يسمح به قانون الشركات وقانون البنوك الأردنية وقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاها وبعد الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ووزارة الصناعة والتجارة - دائرة مراقبة الشركات وقد قررت الهيئة العامة بالإجماع تفويض مجلس الإدارة بتنفيذ أحكام هذه الزيادة وفق ما ورد أعلاه.

ثانياً: تعديل المادة (4) من عقد التأسيس والمادة (9) من النظام الأساسي وغيرها من المواد ذات العلاقة بحيث يتم تعديل رأسمال البنك المصرح به ليصبح مائة (100) مليون سهم/ دينار.

ثالثاً: تعديل المادة (4) من عقد التأسيس والمادة (9) من النظام الأساسي وغيرها من المواد ذات العلاقة بحيث يتم تعديل رأسمال البنك المكتتب به ليصبح تسعة وثمانين (89) مليون سهم/ دينار.

رابعاً: تفويض رئيس مجلس إدارة الشركة بالتوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بعد التعديل وإتمام توثيق وإتخاذ الإجراءات والقرارات القانونية والإدارية اللازمة بما في ذلك التوقيع على أية وثائق أو مراسلات لازمة لتنفيذ مضمون القرارات المتخذة وبما في ذلك المراجعة والتوقيع لدى البنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز ايداع الأوراق المالية وأي هيئة رسمية وغير رسمية أخرى لإزمة لغايات تنفيذ أي قرارات أو إجراءات لازمة تتعلق بتنفيذ مضمون هذا الاجتماع.



وبذلك تكون الهيئة العامة غير العادية قد وافقت على البنود المدرجة على جدول الأعمال حيث تقدم الرئيس بالشكر للحاضرين على تفضلهم بالحضور والمشاركة في الإجتماع رافعين إلى صاحب الجلالة الملك قائد مسيرة الوطن بأسمى آيات الشكر والتهنئة والولاء بمناسبة عيد العمال وتقديم الشكر للحكومة الأردنية لدعمها المستمر للاستثمار والبنوك في الأردن.

وهذا وقد انتهى الإجتماع في حوالي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الموافق 2011/4/28.

رئيس الجلسة

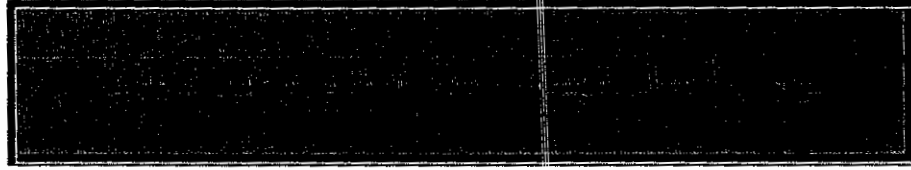
معالي السيد سائم الخزاعلة

مندوب مراقب عام الشركات

السيد غسان ضمرة

كاتب الجلسة

السيد راجح المفلح



جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي

- ١- تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق وإقراره.
- ٢- قراءة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣١ والخطوة المستقبلية للشركة.
- ٣- تلاوة ومناقشة تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية في تاريخ ٢٠١٠/١٢/٣١.
- ٤- مناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ والمصادقة عليها وتقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك.
- ٥- انتخاب مدقق حسابات الشركة لسنة المالية ٢٠١١ وتحديد أتعابه.
- ٦- إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ وفقاً لأحكام القانون.
- ٧- أية أمور أخرى.

جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة غير العادي

- ١- رفع رأسمال البنك المصرح به من خمسة وسبعون مليون (٧٥.٠٠٠.٠٠٠) سهم/دينار ليصبح مائة مليون (١٠٠.٠٠٠.٠٠٠) وذلك من خلال رسملة علاوة الإصدار واستخدام الاحتياطي الاختياري، وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة رأسمال البنك بالمبلغ المتبقي وذلك عن طريق الاكتتاب الخاص أو العام أو بأي طريقة قانونية أخرى وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة لذلك.
- ٢- تعديل المادة (٤) من عقد التأسيس والمادة (٩) من النظام الأساسي بحيث يصبح رأسمال البنك المصرح به مائة مليون (١٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار، وذلك حسب التعديل المرفق.